ح-أ-٥٥٥١-١٤٢١هـ 1998

جانب مقام رئاسة مجلس الوزراء

بتاريخ ١٩٩٨/١/٦ نفذ أهالي المخطوفين في لبنان اعتصاماً رمزياً أمام القصر الحكومي في الصنائع . وقد تم أثناء الاعتصام لقاء بين أمين عام مجلس الوزراء الأستاذ هشام الشعار ووفد من لجنة أهالي المخطوفين ولجنة الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية ، تم فيه الاتفاق على إعداد مذكرة من قبل اللجنتين المذكورتين ترفع إلى مقامكم ، تتضمن خلاصة لمشروع كانت اللجنتان قد تقدمتا به بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٥ حول حل عادل لقضية المخطوفين .

وإنفاذاً لذلك ، تضع اللجنتان أمامكم تصوراً لحلّ هذه المعضلة من الناحيتين القانونية والاجتماعية .

١) الناحية القانونية :

إضافة إلى المشروع المذكور آنفاً والمرفق ربطاً نسخة عنه ، فإنّ اللجنتين تذكّران بخلاصة هذا المشروع :

- تقوم الدولة بتشكيل لجنة مهمتها الاستقصاء والتحري بشكل جماعي عن جميع المخطوفين والمفقودين على الأراضي اللبنانية بين تاريخي ١٩٧٥/٢/٢٦ و ١٩٩٠/١٠/١٣ ، وتتمنى اللجنتان بأن تضم اللجنة المقترحة ممثلاً عنهما .

- نتيجة لعملية الاستقصاء والتحري المذكورين ، فإنّ السلطة التنفيذية تعمل بشكل بديهي وفوري على إطلاق سراح كل من تجده حياً ، ومن لم تجدهم تعلن وفاتهم .

٢) الناحية الاجتماعية :

تقوم الدولة ممثلة بالأجهزة ذات الاختصاص بإعداد قانون للرعاية الاجتماعية يشمل أهالي المخطوفين ويتناول على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية :

٢-ط ١٥٥٥١-٢١ ١٩٩٨٥١

- إعفاءات ضريبية - تسهيلات تتناول المسكن والاستشفاء والطبابة والتعليم والعمل .

وفي هذا المجال نودعكم ربطاً نسخة عن المذكرة المقدمة إلى السيدة الأولى منى الهراوي بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ والتي ورد فيها تصوّرنا لمشروع رعاية اجتماعية لأهالي المخطوفين .

آملين الاستجابة لمضمون هذه المذكرة بالسرعة التي تتناسب مع هذه القضية المعضلة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٩٨/١/٢١

لجنة أهالي المخطوفين
ولجنة الدفاع عن الحريات
العامة والديمقراطية